الضرورية لكل مرحلة من المراحل .

**من الانتقادات التي توجه للجبهة ، انها طرحت تحليلا فكريا وسياسيا متكاملا هول الوضع الفلسطيني والعربي ، ولكن هذا التحليل بقي ضمن اطار العموميات ولم يقترن بتحليل القضايا اليومية المحسوسة التي تستطيع الجماهير ادراكها مباشرة، وادى ذلك الى ضعف تأثيرها الجماهيري . هل توافق على ذلك ؟**

بالضرورة . ان اي تحليل فكري وسياسي حول الاوضاع الفلسطينية والعربية يجب ان يكون في مرحلته الاولى ضمن الاطار العام ، حتى يصبح بالامكان تحديد اللوحة العريضة امام جماهير شعبنا وشعوب الامة العربية . ويصبح بالامكان تحديد البرنامج الثوري العام البديل عن البرنامج الرجعي المهزوم عام ١٩٤٨ ، والبرنامج البورجوازي الصغير المهزوم عام ١٩٦٧ على صعيد القضية الفلسطينية، وعلى صعيد انجاز كامل مهمات التحرير الوطني ، والتي تقف مسألة تحرير فلسطين في مقدمة جدول اعمالها ، وذلك حتى تضع الجماهير اصابعها على هذا الاطار العام الذي يشكل منهجا لحل كافة القضايا التكتيكية اليومية . هذا اولا . وثانيا : ان الانتقال بهذا التحليل العام الى التخصيص يفترض بالضرورة التماس مع قضايا يومية جديدة ، ومن خلال هذا التماس تتبلور باستمرار الاجابات على كافة القضايا الراهنة . ولنعط مثلا سريعا على ذلك.تولد عن هذا التحليل العام الذي طرحته الجبهة مبكرا قضايا مباشرة في الساحة الاردنية ، تتناول مسألة وحدة الشعب ونضاله الوطني الديمقراطي مما دفع الجبهة الى طرح صيغة الجبهة الوطنية الفلسطينية ــ الاردنية الموحدة مقابل الاتجاه الاقليمي في صفوف بعض فصائل حركة المقاومة ، والذي اندفع على طريق « فلسطنة » المقاومة والحركة الوطنية. ومن اجل تعزيز وتوطيد وحدة نضال الشعب في الساحة الفلسطينية الاردنية طرحت الجبهة الديمقراطية برنامجا محددا ودقيقا لمهمات هذه الجبهة الموحدة ، فيما يختص بقضايا المقاومة والثورة الفلسطينية ، وفيما يختص بقضايا التحرر الوطني والديمقراطي في الضفة الشرقية كذلك فيما يختص بقضية العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية من جهة ، وبين السلطة الرجعية الاردنية من جهة اخرى ، ورفض هذه السلطة الرجعية اخضاع التناقضات الثانوية مع المقاومة والحركة الوطنية لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي ( الصهيونية والامبريالية ) . فقد بادرت الجبهة الى الدعوة لضرورة تطوير كافة اوضاع المقاومة السياسية والادارية والعسكرية والتنظيمية باتجاه انضاج الازمة الثورية في البلاد واخذ زمام المبادرة من يد السلطة الرجعية لحل ازدواجية السلطة كمهمة مباشرة وراهنة على رأس جدول اعمال حركة المقاومة وعموم الحركة الوطنية في الاردن . وبتعبير أدق لحل التناقض مع السلطة الرجعية الذي بات تناقضا اساسيا ( بفعل اصرار الرجعية سياسيا وعمليا على تصفية المقاومة ونزع سلاح الشعب ) لا بد من الشروع في حله وانجازه حتى يصبح بامكان شعبنا متابعة كفاحه المسلح على طريق حل التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني. تبلور هذا في دعوة الجبهة الى بلورة السلطة الوطنية للمقاومة ، مقابل السلطة الرجعية ، تطويرها لتعبر عن ارادة الجماهير في ظل المطالبة بمجالس شعبية منتخبة ، ثم تطويرها الى ضرورة بناء سلطة وطنية وانهاء السلطة العميلة . وفعلا فقد تمكنت عموم فصائل المقاومة ، ولكن بصورة متأخرة ، تحت ضغط التطورات الموضوعية ، وضغط المبادرات الذاتية ليسار المقاومة ، من ان تطور موقفها بهذا الاتجاه حيث اصدر المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان في ٢٧ آب ١٩٧٠ قرارا بالعمل السريع « لتحويل الساحة الاردنية الى معقل للثورة الفلسطينية » . كما تأكد هذا الموقف في بيان اللجنة المركزية في ٩ أيلول ١٩٧٠ الداعي الى تحقيق السلطة الوطنية . هذه أمثلة سريعة نطرحها هنا ، وعلينا ان نحدد من خلالها بدقة حجم دور الجبهة الديمقراطية حتى لا نقع ضمن حدود العموميات التي اراد القسم الثاني من السؤال ان يدلل عليها موحيا ان اطروحات الجبهة الديمقراطية لم تنتقل من العموميات الى الوقائع العملية . مما دفع السؤال الى ان يخرج بنتيجة تقول بضعف تأثير هذا التحليل العام في اوساط الجماهير . ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان تأثير هذا التحليل العام وترجماته اليومية السياسية والتنظيمية والجماهيرية مسألة لا يمكن ان تحسم بضغط زمني حسب رغباتنا الذاتية ، فشعبنا والمقاومة ايضا يعيش في ظل تأثير واسع للتناقضات العربية ، الفكرية والسياسية والطبقية ، والتي امتدت الى داخل صفوفه . مضافا الى هذا